قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله بخلاف المرفوع والمنصوب فانما يقعان موقعا
ولانهما يتصلان به بنفسه اتاك ضربتك فانا ضاربك فتقع منفصلين ايضا لتعذر المتصل فعلى
هذا يكون الضمير على خمسة انواع كل نوع منها اثنان عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون
للمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار لكل من المتكلم والمخاطب
والغائب ستة فاذا ضربت القسمة كلها للمتكلم لفظا ولكل واحد من المخاطب والغائب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث صار المجموع ثمانية عشر واحدا من الاقسام
الخمسة اثنى عشر لفظا لثمانية عشر معنى فانواع المرفوع المنفصل المرفوع ما رأيت زيدا ضرب
فان فيه ضميرا مستترا والدارة الغائبة وهو ما نوى في عامله ولم يتلفظ به والمراد بالفاعل
هو ذلك الضمير المستتر ولا يجوز ان يكون الدال على هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا
وانما الانية كما دل على حادث مقترن بالزمان لذلك دل على ذات الفاعل غير مقترنة بالزمان
فيشترط عاقبة الفعل والاسم وهما متضادان واعلم انه لا يستتر من الضمائر الا المرفوع
لانه فاعل والفاعل لا سيما اذا كان ضميرا متصلا كان كالجزء من الفعل فجوزوا الضمائر الى مضمرها
للاختصار والتخفيف غاية التخفيف باستتار الفاعل كالحاق المنصوب والمجرور فانما فضلة يتم الكلام
بدونهما وليس المراد من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر كالمصرح به لانه لا يبدل
يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان الملفوظ
هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان فيه جائز كما مر في الحصر وانما قالوا اذا

تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع الضمير المستتر لفظا فيعتبر عند تلفظ
المرفوع لكونه مرفوعا مثل المقدر وانما استتر ضمير الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب
لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل كالزائد للمتكلم والمخاطب ابدلوا بكون ضمير الغائب
اخص من ضميرهما فجوز في اللفظ المفرد لئلا اخفى من المفرد وزيد الالف للمثنى والواو للجمع
لان اولى المفرد بالزيادة حروف المد واللين لخفتها وضمت الالف للمثنى والواو بلد الان
للالف قبل الواو لانها اصل الخاص والواو من اخرها كان المثنى قبل الجمع ولما لم يكن
زيادة الياء صونا للفعل عن الحركة لئلا تشبه بحروف المثنى حيث الخفاء والليل
وللتمييز بين المؤنث وجعلت التاء المضمومة مشتركة بين المؤنثين من الاقسام الستة
الواحد للمذكر والمؤنث في المتكلم وثانية مرتين للاربعة الباقية هكذا لفظا لما التبس في المتكلم
لغالب الاحوال بالمشاهدة فلا يحتاج الى الفرق وانما لم يجمعوا مجرى غيره
والحاق الالف بالمثنى والجمع كالحاق غيره بالمخاطب وجمعه وضمه الغائبة وجمعه لتفقد شرط التثنية
والجمع وهو اتفاق الاسمين او المسماة في اللفظ الا ترى انه اذا قلت انتما انتن وكذا الفرق
انتما انتن بخلاف قولك مررت بهما فان كل واحد من قوله ليس بلفظ انا بدليل انك لو فصلت
قوله قلت انا لزيد وعمرو وانا وانت وهو وهو وهو وقادر بحل لمثناه ضد عمرو
وشرك معلق فيها لعدم الالتباس بسبب القرينة وانما ضاعت التاء في المتكلم لكثرة الفتح كحركة
الفاعل فاختص المتكلم بها لان وضع المتكلم سابق على وضع غيره ففتحت التاء للمخاطب للفرق
بين المتكلم والمخاطب وكسرت في المخاطبة للفرق وانما زيدت الميم قبل الالف المثنى فقالوا وقال والجمع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)